دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الامن القومي والعمل العربي المشترك
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	زهرة، عطا محمد صالح
المجلد/العدد:	مج 9, ع 94
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1986
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	16 - 35
رقم MD:	55770
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الامن القومي، القومية العربية، الوحدة العربية، العالم العربي، السياسة الخارجية، التعاون العسكري، التكامل الاقتصادي، علم الاجتماع السياسي، الاقتصاد السياسي، الأحزاب السياسية، النزاع العربي - الاسرائيلي، اسرائيل، الاحتلال الأجنبي، الدبلوماسية ، التعاون الثقافي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/55770

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي والعمل العربي المشترك

د. عطا محمد صالح زهرة

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس ليبيا

كان الأمن القومي وما يزال المسألة التي تشغل بال الأمم والحكومات مهما بلغ حجم القوة التي تحت تصرفها ونوعها[١]. وتوفير الأمن على نسبيته يشير الى نجاح السياسة الخارجية للدولة وقدرة جهازها على بلوغ الأهداف المرسومة وعدم الخروج عن الاطر المحددة لها، وذلك من منطلق ان أهداف السياسة الخارجية تحدد وفقاً لاعتبارات الأمن القومي[٢].

وإذا عدنا الى بعض الوثائق العربية الرسمية مثل معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة في حزيران/ يونيو عام ١٩٥٠ في الاسكندرية، وميثاق التضامن العربي الذي تم التوصل اليه في ايلول/ سبتمبر عام ١٩٦٥ في الدار البيضاء، فاننا سنلاحظ ان مسألة الأمن القومي ليست بعيدة عن أذهان مخططي السياسات الخارجية. بيد ان التساؤلات تنصرف الى الممارسات العملية ومدى النجاح في ضمانه.

إن النظر الى العمل العربي المشترك سواء بقصد تحديد مدى ملاءمته وانسجامه في الماضي والحاضر مع متطلبات الأمن القومي، أم بهدف وضع تصور له في المستقبل بما يحقق ذلك، لا بد أن يتم وفقاً لتحديد المفاهيم المختلفة. وهذه مسألة من أكثر المسائل تعقيداً في الفكر السياسي العربي.

لذلك سنتناول هذا الموضوع في أربع نقاط رئيسية، نحدد في الأولى المفهوم العربي للأمن القومي. ونحدد في الثانية مفهوم العمل العربي المشترك. ونقدم في الثالثة بعض الملاحظات حول هذا العمل. ونتعرف في النقطة الرابعة والأخيرة على معوقاته.

---

(١) Richard Smoke, «National Security Affairs,» in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, *International Politics: Handbook of Political Science* (London: Addison-Wesley Company, 1975), vol.8, p.247.

(٢) أنظر: روي مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة حسن صعب، ط ٢ (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٦)، ص ٣٥.

أولاً: المفهوم العربي للأمن القومي

لا يزال الفكر السياسي العربي بعيداً عن صياغة محددة لمفهوم الأمن القومي في الوقت الذي باتت فيه مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحددة، كالأمن القومي الأمريكي والسوفياتي والفرنسي والاسرائيلي. فقد تعددت الآراء في هذا الخصوص، ودون الدخول في التفصيلات نستطيع ان نحدد ثلاثة اتجاهات متباينة. الأول يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي، والثاني ينظر الى المفهوم في إطار ما ينبغي ان يكون، في حين ينظر اليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الاقليمي.

١ ـ الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني

يركز هذا الاتجاه على الأمن الوطني، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشارة اليه. ويبدو هذا النهج واضحاً في العديد من الكتابات وبخاصة المصرية، كالحديث عن الأمن القومي المصري واستخدام مصطلح الصراع المصري ـ الاسرائيلي استناداً الى ذلك[٣].

وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الامريكي، حيث وجد المفهوم صياغته الأولى في آراء العديد من الكتّاب ذوي الاتجاهات المختلفة. فقد رأى العسكريون ان الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها ازاء اي عدوان خارجي. ورأى السياسيون انه مجموعة المبادىء التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرك الخارجي. ورأى علماء الاجتماع انه يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي[٤]. ان مفهوم الأمن القومي بهذا التحديد يقترن بالدولة وجوداً وعدماً.

ولعل ظهور هذا الاتجاه يرجع الى اسباب عديدة أبرزها ان نجاح حركة القومية العربية التي ظهرت في أوائل هذا القرن وأخذت شكل الثورة على الحكم العثماني، ثم النضال ضد السيطرة الاستعمارية، تجسد في نشوء دول عربية مستقلة وذات سيادة. ولم يكتب للأمة العربية حتى يومنا هذا ان تقيم نظامها السياسي الواحد. كما ان الانشغال ببناء الدولة عقب الاستقلال طغى على ما عداه. ثم ان انشاء جامعة الدول العربية لم يكن تعبيراً عن الرغبة في الاتجاه نحو الدولة العربية الواحدة. هذا فضلاً عن اتجاه البعض الى النظر الى الشعوب العربية كمجموعة من الامم المتجاورة وليس كأمة واحدة. ويظهر هذا في الحديث عن أمة مصرية وأمة مارونية وغير ذلك.

٢ ـ الأمن القومي كمطلب قومي

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة القومية من جهة، ووجود الدول العربية وما يسودها من تناقضات من جهة اخرى. فالأمن القومي العربي يتمثل وفقاً له في: «قدرة الأمة العربية

---

(٣) على سبيل المثال، أنظر: حسن نافعة، **مصر والصراع العربي الاسرائيلي: من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٦، ١٧، ١١٦، ١١٧، ووجيه ضياء الدين، «جيوبولوتيكية سيناء والأمن القومي المصري،» **السياسية الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤)، ص ١٢.

(٤) Lloyd J. Dumas, «Systems Reliability and National Insecurity,» *Peace Research Review* (Peace Research Institute, Dundas, Canada), vol.vii, no.3 (November 1977), p.66, and *International Encyclopedia of Social Sciences* (New York: The Macmillen Company: The Free Press, 1968), vol.11, p.40.

من خلال نظامها السياسي الواحد ـ المفترض ـ على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر، خارج الحدود اي دولياً او داخل الحدود بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً باسرائيل، وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الارادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية وبروز دور الشركات متعددة الجنسية وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية الى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الارادي للجسد العربي»[٥].

وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لا بد للأمة العربية من تحقيقها. الأول فكرة «الضرورة» التي تعني حق الدفـاع عن النفس وما يرتبط به من قدرة عسكرية عالية. والثاني «وحدة الارادة» في مواجهة «وحدة الخطر» التي تعني الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي. والثالث حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف اجزاء الوطن العربي. وبتفاعل هذه المطالب واحالتها الى متغيرات اجرائية نكون امام أوجه القوة وأوجه الضعف في الجسد العربي[٦].

٣ ـ الأمن القومي كبديل للأمن الاقليمي

يركز هذا الاتجاه على فكرة الأمن المشترك للأقطار العربية بحيث يصير الأمن القومي مرادفاً للأمن الاقليمي. وهو اكثر شيوعاً، بين المهتمين بقضايا الأمن العربي، من الاتجاهين السابقين.

فاذا نظرنا الى رأي اللواء عدلي حسن سعيد، نجده يحمل هذا المعنى فهو يقول: «ولقد حتمت المصالح المشتركة والأصالة الحضارية ووحدة العقيدة واللغة والمصير على الأمة العربية جميعاً ـ شعوباً وحكومات ـ ان تتعاون وتتآزر لدفع الاطماع الخارجية ومواجهة التكتلات الدولية، وبالتالي اصبح أمن الدول العربية مجتمعة هو في حد ذاته الأمن المقيم لكل واحدة منها على حدة»[٧].

اما الباحثان محمد عنتر وعفاف الباز فهما في هذا الخصوص اكثر تحديداً ووضوحاً حيث يقولان: «والأمن العربي ينطبق عليه مفهوم الأمن الاقليمي، فالمفهوم هنا يشمل اكثر من دولة واحدة في منطقة جغرافية معينة تربطها روابط وصلات معينة. وفي معناه العام ينصرف الأمن العربي الى تلك الحالة من الاستقرار الذي يشمل المنطقة العربية كلها بعيداً عن اي من انواع التهديد سواء من الداخل ام من الخارج»[٨].

ونجد هذا المعنى في كتابات امين هويدي فهو ينطلق في تحديده لكيفية تحقيق الأمن العربي من تعريفه للأمن القومي عموماً[٩]، ومن تعريفات اخرى مشابهة[١٠]. حيث يرى انه «... ما تقوم به الدولة او مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من اجراءات في حدود طاقاتها، للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية». ويرى ان الأمن الجماعي ضرورة حتمية لتحقيق الامن العربي

---

(٥) رفعت سيد أحمد، «الأمن القومي بعد حرب لبنان،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٨٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٧) عدلي حسن سعيد، **الأمن المصري واستراتيجية تحقيقه** (القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧)، ص ١٢.

(٨) حامد عبد الله ربيع، مشرف، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٩)، ص ٢٢٠.

(٩) أنظر: أمين هويدي: **الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٥)، ص ٤٢، و«العرب وأفريقيا وقضايا الأمن المشترك،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣)، ص ١١٥ ـ ١٣٨.

(١٠) أنظر: ربيع، مشرف، المصدر نفسه، ص ٢١٨.

لما له من فوائد عديدة، على ان يتم الالتزام بقواعد وأصول العمل الجماعي[١١].

ود. محمد مصالحة من خلال إدراكه للاختلاف بين مفهوم الأمن القومي كما عرفه الفكر الغربي ومفهوم الأمن القومي العربي وفقاً لخصائص الواقع العربي، ومن خلال تحديده لمستويات الأمن العربي يرى «انه تامين المناعة الاقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية لوقف الاختراقات الخارجية للجسم العربي.. وتصليب العلاقة التي تبدو هلامية في الوقت الراهن بين وحدات النظام العربي وما يتطلبه ذلك من اعتماد الحوار والتفاوض لانهاء الخلافات والصراعات الدائرة بين هذه الوحدات»[١٢].

كل من هذه الاتجاهات الثلاثة وان كان له ما يبرره يعبر عن اغفال لعدة حقائق لابد ان تؤخذ في الاعتبار عند تناول موضوع الأمن القومي، سواء أكان المنطلق وجود الدول العربية المستقلة وما يرتبط بذلك من مفاهيم خاصة بالسيادة والتحرك على المسرح الدولي والعلاقات الدولية، أم كان وجود الأمة العربية وما يرتبط بذلك من مفاهيم خاصة بوحدة الانتماء ووحدة المخاطر ووحدة المصير.

فالاتجاه الأول يقف عند الحدود السياسية لكل قطر عربي باعتبارها الصورة المثالية للتطور السياسي، التي يمكن ان يتم التحرك السياسي وفقاً لها، سواء في نطاق الدائرة العربية أم الدائرة الاسلامية أم الدائرة العالمية. ويبدو واضحاً ان هذا الاتجاه يغفل:

أ ـ الوجود القومي وما يترتب عليه من تمييز بين أمن وطني خاص بكل قطر عربي وبين أمن قومي عربي شامل، وما يرتبط بذلك من تحديد للعلاقة بينهما على أساس التكامل الوظيفي. ان تجاهل الوجود القومي لا بد ان يتضمن تهديداً للأمن الوطني بشكل أو بآخر[١٣].

ب ـ ان حركة المجتمع في أي قطر عربي تتم في ضوء حركة تطور الأمة العربية وليس بمعزل عنها. اي انها حركة الجزء في الكل.

ج ـ ان الأخطار التي يتعرض لها اي قطر عربي تصيب بصورة مباشرة او غير مباشرة الأقطار العربية الأخرى، لانها تتجه في حقيقة الأمر الى الأمة العربية ككل لتنال من الوجود القومي برمته. فالوجود الاسرائيلي يؤثر على حركة تطور الأمة العربية وقدرتها على مواجهة العديد من التحديات. وليس هناك قطر عربي في منأى عن الأخطار التي قد تتعرض لها أقطار عربية اخرى. والتحرك الاسرائيلي في المنطقة العربية يؤكد ذلك.

د ـ انه في إطار النظرة الضيقة للأمن القومي لم يعد ممكناً تحقيق الأمن، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات فقط، وانما لأن العالم أضحى اليوم صغيراً الى ذلك الحد الذي لم تعد فيه أية دولة بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة الدول في سعيها نحو بلوغ أهدافها وتأمين مصالحها.

والاتجاه الثاني وان كان يقوم على نظرة شاملة الا انه يظل ضمن نطاق النظرة المثالية ولا يتجاوزها. فما تزال تفصلنا عن الوحدة، كضرورة للأمن القومي العربي، المرحلة الراهنة بخصائصها وبما تتضمن من تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية. لذلك لا بد ان نأخذ في الاعتبار:

(أ) ان الأمة العربية تمر الآن بإحدى مراحل نهضتها وتطورها. وان وضع هذه المرحلة في اطارها

---

(١١) أمين هويدي، **في السياسة والأمن** (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢)، ص ٢٧.

(١٢) محمد مصالحة، «مسألة الامن العربي بين المفاهيم، الواقع، النصوص،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٢٧.

(١٣) انظر: «٦ اكتوبر والأمن القومي،» إعداد وحدة البحوث الدولية بمركز الدراسات السياسية بالأهرام، **الأهرام**، ١٩٧٥/١٠/٨.

السليم مسألة على درجة كبيرة من الأهمية في تحديد مفهوم الأمن القومي العربي.

(ب) ان مفهوم الأمن القومي ليس جامداً لا يتغير. صحيح انه قد لا يتغير بسرعة ويميل بهذا المعنى الى الثبات. ولكنه يتشكل وفقاً لتطور حياة المجتمع في كل مرحلة من مراحلها المختلفة. والأمن القومي الامريكي كمفهوم تطور كثيراً خلال أقل من قرن[١٤]، والمفهوم الاسرائيلي للأمن القومي تطور خلال أقل من أربعة عقود[١٥].

ومع ان الاتجاه الثالث ينسجم مع بعض الخصائص التي التصقت بالأمة العربية في هذه المرحلة إلا انه يقف عندها ولا يتعداها. اي انه لا يضع في الاعتبار تطور مفهوم الأمن القومي وفقاً لتطور الوجود القومي، لذلك فهو ينطوي على:

(أ) تكريس لمفهوم الأمن القومي كما يقدمه الاتجاه الأول. وهذا يعني القضاء على حركة التطور العربي، لانه يحدد لها مساراً مختلفاً عن مسارها الطبيعي.

(ب) تصوير مفهوم الأمن القومي العربي كمفهوم امن اقليمي. وهذا يعني استخدام المفهوم الثاني كبديل للأول فهل يصح مثل هذا الاستخدام والى أي مدى؟.

ان النظر الى الأمن القومي العربي على انه أمن اقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة[١٦] فقط، وانما فيما يخص الوضع العربي ايضاً. يؤكد ذلك اكثر من مفكر عربي، فالدكتور حامد عبد الله ربيع يقول في هذا الخصوص: «.. ان تصور الأمن العربي على انه اساساً أمن اقليمي هو تعبير بعيد عن الصواب. انه البديل للأمن القومي وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي»[١٧]. و د. علي الدين هلال يقول: «.. الامن القومي العربي ليس مجرد صورة من صور الأمن الاقليمي وحق الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة، ففي هذه النظرة تهوين من حجم الروابط التي تجمع بين البلاد العربية وقصرها على رابطة الجوار الجغرافي. فالأمن القومي العربي يستند في الاساس الى وحدة الأمة العربية والى وحدة الانتماء والى مفهومي الأمة الواحدة والمصير الواحد. والأمن العربي كذلك ليس مجرد حاصل جمع الأمن الوطني للبلاد العربية المختلفة، بل انه مفهوم يأخذ في اعتباره الاخطار والتهديدات الموجهة الى هذه البلاد ويتخطاها ويتجاوزها»[١٨].

ان أية صياغة لمفهوم الامن القومي العربي[١٩] ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الأمور التالية:

(أ) عدم الخلط بين مفهوم الأمن القومي ومفاهيم الأمن الاخرى.

(ب) ادراك حقيقة الوجود القومي من جهة، ومتابعة تطور الفكرة القومية من جهة أخرى.

---

(١٤) أنظر: الفصل الخاص بالسياسة الخارجية الأمريكية، في: مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**.

(١٥) أنظر: ربيع، مشرف، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوروبي**، ص ٢٤٩ وما بعدها، وصلاح زكي، **نظرية الأمن الاسرائيلي** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٨)، ص ٤٥ وما بعدها.

(١٦) إن مفهوم الأمن الاقليمي اكثر اتساعاً وشمولاً من مفهوم الأمن القومي حيث إنه لا ينصرف إلى شعب أو امة داخل حدود الدولة، وإنما يتعلق بمجموعة من الدول ترتبط ببعضها البعض بروابط معينة أساسها رابطة الجوار.

(١٧) ربيع، مشرف، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(١٨) علي الدين هلال، «الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٢١.

(١٩) أنظر: حامد عبد الله ربيع، «مفهوم الأمن القومي العربي والتعريف بمتغيراته،» **شؤون عربية**، العدد ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٩؛ سمير خيري، **نظرية الأمن القومي العربي** (بغداد: دار القادسية للطباعة، ١٩٨٣)، ص ١٨ وما بعدها، وعبد المنعم المشاط، «نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٤ (آب/اغسطس ١٩٨٣)، ص ١٥ وما بعدها.

(ج) التصدي للاجابة عن العديد من التساؤلات التي قد تثار في هذا الخصوص. من ذلك مثلاً: أين يقع مفهوم الامن القومي في الفكر العربي؟ هل يدخل في اطار المبادىء فيكون متمشياً مع المفهوم الغربي للأمن القومي؟ أم أنه يدخل في اطار القيم فيكون متمشياً مع مفهوم المصلحة القومية[٢٠]؟

يمكن القول بأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الامة العربية، ضمن الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها، بعيدة عن أي تهديد داخلي أو خارجي، مباشر أو غير مباشر، لوجودها القومي أو لحركة تطورها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري.

الامن القومي العربي يرتبط بحقيقة مزدوجة: الأوضاع الراهنة من جانب، والمستقبل من جانب آخر. الحاضر باعتباره إحدى مراحل التطور العربي، مما يعني النظر الى الأمن الاقليمي كتطبيق مؤقت للأمن القومي وليس كبديل له؛ والمستقبل باعتباره يتضمن المراحل الاخرى ومن بينها الوحدة[٢١].

يدور مفهوم الامن القومي العربي في المرحلة الراهنة حول مجموعة المبادىء التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من أية أخطار قائمة أو محتملة، وقدرتها على تحقيق الفكرة القومية. ولما كان هذا المفهوم يتضمن تخطي الاوضاع الراهنة، حيث التفسخ والتجزئة والضعف، الى وضع افضل يلبي احتياجات الطموح القومي، فإن الامن القومي العربي يدخل في اطار ما ينبغي أن يكون. وهذا يعني ان ننظر اليه ضمن نطاق المصالح القومية.

ثانياً: مفهوم العمل العربي المشترك

تقتضي دراسة العمل العربي المشترك تحديداً للمفهوم الذي يستند اليه سواء من حيث الدلالة والمعنى، أم من حيث الموقع في عملية التطور السياسي، أم من حيث الأهداف. فلنتابع هذه الجوانب:

١ ـ العمل المشترك بين الوحدة السياسية والسياسة الموحدة

مع أن الوحدة السياسية نتاج عمل مشترك من جانب الدول التي تقدم على الانصهار في وحدة واحدة ذات كيان واحد، الا أن نتائج العمل المشترك لا تنتهي بالوحدة السياسية إذا كانت الغاية منه مجرد التعبير عن سياسة موحدة، وكل منهما تختلف عن الأخرى. فبينما الأولى تجسيد لإحدى صور الانصهار السياسي الذي ينهي حالة التعدد النظامي، لا تعدو الثانية أن تكون تجانساً حركياً، أي نوع من التوفيق بين عناصر الحركة لدول ترتبط بإقليم معين أو بمشكلة معينة بحيث تنظم مصالحها وتتحرك في نطاق التعامل الدولي كقوة واحدة تأخذ شكل التجمع أو التكتل وقد تحقق له التناسق الداخلي والخارجي[٢٢].

ويترتب على ذلك اختلاف مستويات كل منهما: مستويات الوحدة السياسية هي الوحدةالحركية والوحدة النظامية والوحدة الموضوعية. فقد لا تتعدى الوحدة مجال الحركة، أي تكون وحدة حركية فقط

---

(٢٠) قارن: *Encyclopeadia of Social Sciences*, p.34 ff.

(٢١) قارن: أسامة غزالي حرب، «أمن الخليج والأمن القومي العربي،» **شؤون عربية**، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٢٢) حامد عبد الله ربيع، **التعاون العربي والسياسة البترولية** (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

حيث تتآلف بعض الدول لمواجهة موقف معين ينطوي على تهديد خارجي. وقد تكون الوحدة نظامية وذلك باندماج دولتين أو أكثر في كيان جديد يشكل شخصاً سياسياً في النطاق الدولي. وقد تكون الوحدة موضوعية وذلك بزوال التعارض في النظم القانونية مع استمرار ظاهرة التعدد النظامي. ومستويات السياسة الموحدة هي التعاون والتنسيق والتكتل. إذ قد تقوم العلاقة بين دولتين او اكثر وفقاً لمبدأ التعاون حيث يتم تبادل الرأي ووجهات النظر حول قضايا معينة. وإذا كان اتفاق الآراء يساعد على تطوير العلاقات فيما بينها، فإنه ليس لاختلاف الآراء آثار سلبية على تلك العلاقات لأن معنى التعاون لا يتضمن التزامات معينة. وكل ما يقتضيه هو ان يعلم كل طرف بتصرفات الاطراف الاخرى على المسرح الدولي. وقد تقوم العلاقة بين بعض الدول وفقاً لمبدأ التنسيق. وفي هذه الحالة لا يقتصر الأمر على تبادل الآراء، وانما يتعداه الى نوع من التخطيط لتحديد أبعاد الحركة على المسرح الدولي وما يرتبط بذلك من تجانس حركي دون أن يكون ذلك مرتبطاً حتماً بالتزامات معينة. اما إذا ارتبط التحرك بحقوق والتزامات محددة وصريحة، فإننا نكون امام حالة مختلفة تمثل اقصى ما يمكن أن تكون عليه السياسة الموحدة، وهي ما يعرف بالتكتل حيث تتحرك مجموعة من الدول وفقاً لموقف واحد تلتزم به، وتكون كل واحدة منها مسؤولة عن أية مخالفة له. وعندما ينتظم التكتل في شخصية مستقلة عن شخصيات أعضائه تكون السياسة الموحدة اكثر قدرة على الاستمرار[٢٣].

بيد أن التمييز بين هذين المفهومين لايعني غياب العلاقة بينهما بصورة نهائية. فقد تكون السياسة الموحدة احدى مراحل التطور الوحدوي بالنسبة لمجموعة من الدول وفقاً لخصائص معينة، وذلك عندما تكون الغاية التي ترمي الى بلوغها تلك المجموعة الوحدة النظامية. وفي هذه الحالة تكون السياسة الموحدة، كتجسيد لوحدة الحركة، ضرورة لا غنى عنها للانتقال من حالة التعدد النظامي الى حالة الوحدة النظامية.

٢ ـ طبيعة العمل العربي المشترك

اذا عدنا الى مفهوم العمل العربي المشترك فإننا نلاحظ انه يتضمن المستويات كافة التي تجسد السياسة الموحدة، التعاون والتنسيق والتضامن ولكن بأوضاع متفاوتة. لقد أشارت الى ذلك التحركات الغربية الرسمية في مناسبات مختلفة. ويكفي أن ندلل على ذلك ببعض الامثلة على النحو التالي:

أ ـ ان انشاء جامعة الدول العربية جاء تعبيراً عن الرغبة في التعاون بين هذه الدول على أساس احترام استقلالها وسيادتها. فقد نصت مقدمة ميثاق الجامعة على انها انشئت «تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها..»[٢٤].

ب ـ والتحرك العربي في اطار الدبلوماسية المشتركة هو في بعض الاحيان أقرب الى التنسيق منه الى التكتل. ولعل هذا هو ما دفع البعض الى عدم اعطاء أهمية كبيرة للسياسة العربية فيما يخص عدم الانحياز مثلاً. ففي الوقت الذي تعلن فيه البلدان العربية انها غير منحازة نجد بعضها يميل الى المعسكر الغربي، وبعضها يميل الى المعسكر الشرقي، بينما يتردد البعض بين المعسكرين[٢٥].

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢٤) ورد في: مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٢٠.

(٢٥) بطرس بطرس غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣)، ص ١٣١.

ج ـ لكن المحاولات المستمرة لانهاء الخلافات وتحسين الوضع الدفاعي العربي، هي تعبير عن الرغبة في التكتل لمواجهة الخطر الصهيوني. فالعمل على انهاءالأزمة الاردنية ـ الفلسطينية عام ١٩٧٠، ومحاولة احياء الجبهة الشرقية، وتهيئة المناخ العربي لحرب تشرين الأول/أكتوبر على أساس المشاركة العربية الفعلية في المعركة يؤكد ذلك.

غير أن التساؤل يدور حول العمل العربي من حيث كونه غاية في حد ذاته تقف عنده عملية التطور السياسي للمجتمع العربي، أو وسيلة لتجسيد مرحلة معينة في سياق هذا التطور، فهل هو غاية أم وسيلة؟

قد يكـون من المفيـد، بل من الضروري، الاجابة عن هذا التساؤل. وإذا كانت هذه الدراسة لا تتسع للخوض في التفصيلات المرتبطة بموقف الفكر العربي من هذه المسألة، فإنه لا بد من الإشارة الى أنه تتفرع عن الموقف من الفكرة القومية المواقف كافة من القضايا المختلفة. ولو أخذنا النظرة الى الجامعة العربية كأداة للعمل العربي المشترك كمثال لتأكد لنا ذلك بكل وضوح. فدعاة الوحدة العربية توقعوا أن تتطور الجامعة لتصبح اتحاداً عربياً أو دولة عربية موحدة، بينما لم يرَ فيها المتحفظون على الوحدة اكثر من أداة لتحقيق التعاون بين الدول العربية[٢٦]. الفريق الاول ينطلق من الرابطة القومية ويرى فيها التبرير الاول والاخير لأي عمل عربي مشترك، أي لا بد أن يكون له موقعه في سياق التطور السياسي للأمة العربية. والفريق الثاني ينطلق من اعتبارات تلك المصالح المشتركة التي لا تتطلب أكثر من سياسة موحدة.

ان النظرة الموضوعية تبين ان الرابطة القومية تبرز كمسوغ للعمل العربي المشترك وتطغى على أي اعتبار آخر. يؤكد ذلك د. سليم الحص حيث يقول في هذا الخصوص[٢٧]: «ما من ريب أن الأخذ بمبدأ العمل العربي المشترك ينطوي ضمناً على تغليب روح الانتماء العربي على سائر الانتماءات. يقيناً لا نستطيع القول ان المصلحة المجردة هي التي تقضي بذلك. فالعمل العربي المشترك لا يمكن أن يكون كله مبنياً على المصلحة المشتركة. كما لا يمكن أن يكون مبنياً على مصلحة كل البلدان العربية بدرجات متماثلة. فلو تركت البلدان العربية على سجيتها تستلهم مصلحتها الذاتية الآنية ولا شيء سواها لاستمرت ربما على نمط تفاعلاتها الحالية... ولا أدل على ضعف وشائج المصالح الذاتية بين الأقطار العربية في الوقت الحاضر من تدني مستوى التعامل والتعاون والتبادل بينها.» ويستشهد برأي أحد المفكرين الاقتصاديين العرب للتدليل على النظرة السلبية الى العمل العربي المشترك التي تنم عن قصر نظر وجهل بالنتائج الايجابية للاندماج الاقتصادي العربي على المدى الطويل.

ثم ان الأخطار والتهديدات التي عرفتها المنطقة العربية منذ مطلع هذا القرن لم تكن تستهدف قطراً عربياً دون آخر، بل استهدفتها جميعاً، لأن القوى المختلفة كانت تنظر الى العرب كأمة واحدة. فالتصريح الثلاثي: الامريكي ـ البريطاني ـ الفرنسي، صدر في ٢٥ أيار/مايو عام ١٩٥٠ على أساس أن القوة العربية للدول العربية مجتمعة لا ينبغي أن تفوق قوة «اسرائيل»، والمساندة الامريكية لاسرائيل تتم تحت شعـار التـوازن بين العرب واسرائيل[٢٨]، والاعتداءات الاسرائيلية المستمرة هي اعلان من جانبها بأنها ازاء عدو واحد من المحيط الى الخليج.

---

(٢٦) قارن: مكريدس، مشرف، المصدر نفسه، ص ٦٢٩.

(٢٧) انـظر: سليم الحص، «لبنـان والعمل العربي المشترك،» **شؤون عربية**، العدد ٢ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٢٨) سيد نوفل، **العمل العربي المشترك في المجال الدولي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١)، ص ١٢ ـ ١٣.

وهكذا يصبح العمل العربي المشترك ضرورة تحتمها الرابطة القومية التي تعلو على ما عداها، ولا يمكن أن تكون له نتائجه الايجابية اذا أخذت الاعتبارات الاخرى كالمصالح الاقتصادية والامنية خارج اطار هذه الرابطة. وهو بهذا التحديد إحدى مراحل التطور السياسي التي تمر بها الأمة العربية.

٣ ـ أهداف العمل العربي المشترك

ما دامت التحديات تواجه جميع الدول العربية فلا بد أن يدور العمل العربي المشترك فيما يخص الامن القومي العربي، حول مواجهتها، وما يرتبط بذلك من جهد مشترك لمعالجة الواقع العربي وتهيئة المناخ الملائم للحركة على المسرح الدولي في اطار التفاعل مع الاحداث الأمر الذي يتطلب أولاً تحقيق التوازن الداخلي، وثانياً تأمين الدفاع المشترك، وثالثاً تحقيق التوازن في نطاق التعامل الدولي.

أ ـ التوازن الداخلي

يقصد به ذلك القدر من التماسك بين أجزاء الجسد العربي بحيث يكون قادراً على التعامل بفاعلية مع المشكلات والقضايا المختلفة. وهو بهذا التحديد يعني حقيقة مزدوجة: تصفية الخلافات العربية من جانب، وتعزيز الروابط بين الاقطار العربية من جانب آخر.

(١) تصفية الخلافات العربية

اظهرت الاحداث المحلية والعالمية في بداية هذا القرن أهمية الوحدة العربية، فتنادت الأصوات العربية بالدعوة اليها. لكن مشاورات الوحدة كشفت عن وجود خلافات بين الدول العربية حول هذا الموضوع. وكان الاتفاق على ميثاق الجامعة بمثابة الاعلان عن اقرار مبدأ العمل العربي المشترك، والاعتماد على الجامعة كأداة له، وذلك من خلال قيامها بكل ما هو ممكن للتقريب بين وجهات النظر في الأقطار العربية، وفض المنازعات فيما بينها بالطرق السلمية، وتحقيق أقصى درجات التعاون في مختلف الميادين والمجالات[٢٩]. غير أن الخلافات أخذت تظهر بعد ذلك حول موضوعات مختلفة.

لقد أظهرت تطورات الاحداث ـ فيما بين تأسيس الجامعة العربية وعقد أول قمة عربية ـ أهمية ازالة الخلافات في العلاقات العربية لتحقيق التضامن العربي. فقد انعكست الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي على العلاقات بين الدول العربية[٣٠]. حيث دب الخلاف عام ١٩٥٤ بين الأقطار العربية التي رأت أن الأمن الجماعي لا يتحقق دون الارتباط بالمعسكر الغربي، وتلك التي رأت ان ضمان الامن الجماعي لا يكون الا بالاعتماد على الدول العربية وحدها. وتركز الخلاف في حينه بين القاهرة وبغداد. ومع أن هذا الخلاف انتهى بقيام الثورة في العراق عام ١٩٥٨ الا انه عاد الى الظهور بعد فترة وجيزة. ثم كان الخلاف بين مصر وسورية بعد الانفصال، والخلاف بين مصر والسعودية حول اليمن بعد الثورة ثم حرب اليمن، والصدام المسلح بين الجزائر والمغرب على الحدود، والخلاف بين المغرب وتونس بعد أن اعترفت الاخيرة باستقلال موريتانيا التي اعتبرها المغرب جزءاً من أراضيه[٣١]. في هذه

---

(٢٩) انظر: مقدمة ميثاق الجامعة العربية والمادة الخامسة منه في: مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٢٠، وغالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١٦٣.

(٣٠) محمد طلعت الغنيمي، **نظرات في العلاقات الدولية العربية**، دراسات سياسية وقومية (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٦٦)، ص ٢٠٩.

(٣١) غالي، المصدر نفسه، ص ١٩ وما بعدها.

الأجواء كانت «اسرائيل» تخطط لتحويل مياه نهر الاردن، فبات من الضروري تحقيق التضامن العربي لمواجهة تلك المخططات. وقد عبر عن ذلك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عندما قال حول نتائج مؤتمر القمة العربي الاول عام ١٩٦٤: «ان كل شيء يتوقف على وحدة العرب، ولست اقصد الوحدة الدستورية.. ولكني اقصد وحدة العمل التي قد تكون مقدمة الى وحدة الهدف. اقصد التضامن القومي العميق الواسع النطاق الذي يكفي لمواجهة العدو ومحاربته في آن واحد. ولقد كان أول واجب لنا ازاء هذا الهدف هو وقف خلافاتنا الداخلية. وتصفية منازعاتنا. واستئناف علاقتنا الودية. وكانت هذه المهمة بين ما تحقق من نتائج المؤتمر»[٣٢].

والاحداث اللاحقة أكدت أهمية التماسك الداخلي لتحقيق التضامن العربي[٣٣]. برز هذا واضحاً في أعقاب النكسة عام ١٩٦٧، واستجابة له عقدت قمة الخرطوم. وكانت نقطة تحول في هذا المجال، حيث تمت تسوية بعض الخلافات، وتقرر تقديم الدعم المالي لكل من مصر والاردن الى حين ازالة آثار العدوان. وكان التماسك الداخلي المناخ الملائم لمعركة السادس من تشرين الاول/أكتوبر عام ١٩٧٣. وتظهر الاحداث التي تشهدها المنطقة العربية منذ أكثر من خمس سنوات انعكاسات التمزق والتفتت العربي على قضية الأمن القومي.

(٢) تعزيز الروابط بين الاقطار العربية

أي تثبيت دعائم الاخوة في العلاقات العربية في مواجهة عمليات التفتيت والتشكيك بالانتماء القومي بين ابناء الامة الواحدة[٣٤]. وهو عمل يمثل الحد الادنى الذي لا بد من الالتزام به في هذه المرحلة. والمجالات في هذا الخصوص عديدة، أبرزها مجالي التعاون الثقافي والاقتصادي.

تنبع أهمية التعاون الثقافي من كون الثقافة الاساس الذي تتشكل شخصية الانسان وفقاً له. والتعاون الثقافي وهو يرتكز على وحدة اللغة والتراث لا بد ان يساعد على الحد من التفاوت في مستويات التربية بين الاقطار العربية، كما يؤدي إلى تعزيز الوعي القومي. تشير إلى ذلك المادة الاولى من ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي اعتمد في مؤتمر وزراء التربية والتعليم والمعارف العرب عام ١٩٦٤، حيث حدد هدف التربية بتنشئة «جيل عربي واع مستنير، مؤمن بالله مخلص للوطن العربي يثق بنفسه وبإمته، ويدرك رسالته القومية والانسانية»[٣٥].

وقد جاء انشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لخدمة اغراض التعاون الثقافي العربي، بعد أن قامت الجامعة العربية بتنظيم العديد من المؤتمرات الثقافية العربية واصدار الكثير من المؤلفات في مختلف فروع المعرفة[٣٦]. وأكد د. محي الدين صابر مدير المنظمة على أنها تعمل على «.. تنسيق الجهود العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم ومتابعة حركة الواقع العربي ومتطلباتها الثقافية في اطار التطور التكنولوجي والعلمي..» و «.. تنمية الثقافة العربية والاسلامية داخل البلاد العربية وخارجها..» و «.. خلق وحدة فكرية بين اجزاء الوطن

---

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٣٣) حول ظاهرة التماسك في النظام العربي، انظر: علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ١١٥ وما بعدها.

(٣٤) أنظر: مريت بطرس غالي، «موقع الشخصية المصرية من القومية العربية،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٦ (نيسان/ابريل ١٩٧٤)، ص ٦ وما بعدها.

(٣٥) مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٤٢.

(٣٦) المصدر نفسه.

العربي. والمساعدة على رفع المستوى الثقافي في هذا الوطن من أجل اسهام فاعل ومؤثر في الحركة الحضارية للتاريخ...» كما تحرص على توفير الامن الثقافي[٣٧].

ولا يقل التعاون الاقتصادي أهمية عن التعاون الثقافي. ذلك ان الامن القومي العربي لا يمكن ان يتحقق إلا بالتنمية الاقتصادية الشاملة القائمة على قاعدة التكامل الاقتصادي بين اقطار الوطن العربي. وقد كان توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي تعبيراً عن ادراك هذه الحقيقة[٣٨]. الأمر الذي ترتب عليه انشاء مجلس اقتصادي إلى جانب مجلس الدفاع المشترك. ثم اسباغ الكيان المستقل على المجلس الاقتصادي في عام ١٩٥٩، ادراكاً لمدى الفائدة التي تعود على الدول العربية من توسيع نطاق التعاون الاقتصادي فيما بينها، ولكي لا يتأثر هذا التعاون بتأزم العلاقات حول العمل العسكري[٣٩].

ثم أن التعاون الاقتصادي هو الميدان الذي يكفل تشابك المصالح وترابط المنافع على نحو يدركه المواطن العربي أياً كان موقعه. يقول الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي مخاطباً اعضاء مجلس الجامعة في هذا الصدد: «...لقد أنجزنا في الواقع تحولاً تاريخياً كان لمجلسكم فضل المشاركة في بعثة إذ اخترتم العمل الاقتصادي المشترك مدخلاً لتحرير إرادة الشعب العربي، وتعزيز قدرته الذاتية وترسيخ قاعدة التضامن. وكان اختياراً رشيداً، لأن العمل الاقتصادي المشترك هو الميدان الذي يضمن تشابك المصالح وترابط المنافع بما يحققه من علاقات متطورة داخل الاسرة العربية...»[٤٠].

ب ـ تأمين الدفاع المشترك

أي توفير القوة العسكرية الكافية لردع أي عدوان قد تتعرض له دولة أو أكثر من الدول العربية من قبل أية دولة أخرى[٤١]. وقد ادركت الدول العربية الحاجة إلى القوة العسكرية اثر الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية عام ١٩٤٨. إذ فرضت عليها تلك الهزيمة إعادة النظر في العمل العربي المشترك[٤٢].

لقد كان توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي نقطة البدء في هذا المجال حيث قررت المادة الثانية منها أن كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها هو بمثابة اعتداء عليها جميعاً. ووفقاً للمادة السادسة أصبحت جميعها ملزمة باتخاذ اجراءات الدفاع المشترك، من خلال الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الدفاع المشترك التي يتم التوصل اليها بالاكثرية. كما ألزمت المادة العاشرة الدول العربية الموقعة على المعاهدة بعدم الارتباط بأي اتفاق دولي يتناقض مع ما جاء فيها، وعدم التصرف في علاقاتها الدولية على نحو يتنافى مع ما ترمي اليه المعاهدة[٤٣].

---

(٣٧) بول شاوول، «مقابلة مع الدكتور محيي الدين صابر، مدير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،» **المستقبل**، العدد ٤٢٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٥)، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣٨) انظر رأي: عبد الحسن زلزلة في: «ندوة شؤون عربية: الوحدة بين التفاؤل والتشاؤم،» **شؤون عربية**، العدد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٤٤.

(٣٩) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١٣٣.

(٤٠) ورد في: **شؤون عربية**، العدد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٢٤٧.

(٤١) انظر: هويدي، **في السياسة والامن**، ص ٢٧.

(٤٢) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١١٦.

(٤٣) ورد نص هذه المواد في: مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٢٤.

وفي عام ١٩٦٤ تقـرر في مؤتمر القمة العربي الاول انشاء قيادة عربية موحدة تشارك الدول العربية في نفقاتها، وفيما تتضمنه أعمالها من دعم عسكري للدول المتاخمة لاسرائيل على الجبهة الشرقية وهي: سورية ولبنان والاردن. وفي عام ١٩٦٥ أصبحت جميع الدول العربية المستقلة أعضاء في تلك القيادة[٤٤].

كما جرت خارج إطار الجامعة العربية محاولات عديدة لتطوير العمل العربي العسكري، بتوقيع سلسلة من الاتفاقات من بينها الاتفاقات المبرمة بين مصر وسورية في تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٥٥، وبـين مصر والسعـودية في الشهر نفسه، ثم بين مصر والاردن في أيار/ مايو عام ١٩٥٦. ثم الاتفاق العسكري بين مصر والسعودية واليمن في نيسان/ ابريل من العام نفسه. ثم معاهدة التضامن العربي المبرمة في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٥٧ بين كل من مصر وسورية والاردن والسعودية. ثم اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٦. واتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والاردن المبرمة في ٣٠ أيار/ مايو عام ١٩٦٧، والتي انضم اليها العراق في اليوم السابق للحرب[٤٥].

ومع ذلك فإنه لم يقدر لهذه المحاولات بناء القوة العسكرية العربية القادرة على مواجهة التحديات فكانت هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ دليلاً على ذلك. وعلى العكس منها كانت حرب تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ دليلاً على أن القوة العسكرية العربية تتحقق عندما يكون العمل العسكري انعكاساً لإرادة القتال، وتمت الاعتداءات الاسرائيلية فيما بعد في ظل غياب هذه الإرادة. والحاجة اليوم إلى العمل وفقا لمبدأ الامن الجماعي أكثر ألحاحاً مما مضى، إذ كيف يمكن مواجهة الجهود الاسرائيلية المستمرة لتطوير قدراتها العسكرية وبخاصة في مجال الاسلحة النووية[٤٦].

ج ـ التوازن في نطاق التعامل الدولي

ويقصد به قدرة الجسد العربي على الحركة ككل في المسرح الدولي لضمان تعزيز الوجود العربي بالابتعاد به عن الصراعات الدولية وبخاصة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وما يرتبط بذلك من وجـود تصور موحد للحركة يؤمن استقلال الدول العربية من جهة، واستتباب الامن والسلام في المنطقة العربية من جهة أخرى.

لقد بدا واضحاً للدول العربية المستقلة منذ أواخر النصف الاول من هذا القرن أهمية توحيد مواقفها من القضايا الدولية. ويشار في هذا الخصوص إلى الموقف الموحد الذي اتخذته في مؤتمر سان فرنسسكـو[٤٧]، وفي الاسكندرية عام ١٩٤٥ حيث وقعت بروتوكول الاسكندرية الذي قضى بأن تكون لأعضاء الجامعة العربية سياسة خارجية واحدة يلتزم بها الاعضاء. وبأن لا تكون لأي منهم سياسة خارجية مخالفة أو مضرة بسياسة الجامعة[٤٨].

---

(٤٤) الغنيمي، **نظرات في العلاقات الدولية العربية**، ص ٢١٠.

(٤٥) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١١٩ ـ ١٢٤.

(٤٦) أنظر: أسعد حيدر، «**تهديد عربي جدي لفرنسا لوقف الصفقة النووية**... لاسرائيل.» **المستقبل**، العدد ٤٢٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٥)، ص ٢٦، وبسام العسلي، «التسلح النووي الاسرائيلي واستراتيجية الردع،» **الدفاع العربي**، السنة ٩، العدد ١٢ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٢١ وما بعدها.

(٤٧) غالي، المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٤٨) مكريدس، مشرف، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ص ٦٢١.

وبرز الاتجاه العربي الموحد ازاء الصراع بين المعسكرين عام ١٩٥١ حيث اصدر مجلس الجامعة بياناً جاء فيه: «والدول العربية ـ تجدد في هذه الظروف الاعراب عن ايمانها بمبادىء الهيئة الدولية وأهدافها السلمية النبيلة كما تضمنها الميثاق. فالميثاق يرسم للهيئة الدولية اسمى المبادىء... «وهمّ الجامعة العربية ان تعلن انها من جانبها تجعل شعارها الذي لا تتحول عنه الاستمساك بمبادىء الامم المتحدة والعمل في نطاقها دون تحيز لابعاد شبح الحرب المخيف»[٤٩].

وتأكد هذا الاتجاه في مختلف القرارات التي صدرت فيما بعد عن مجلس الجامعة العربية، كما أخذ يتأكد أيضاً خارج اطار الجامعة. فعندما عقد أول مؤتمر لعدم الانحياز في بلغراد عام ١٩٦١ لم يتجاوز عدد الدول العربية المشاركة فيه تسع دول. وعندما عقد المؤتمر الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ كانت جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية قد اشتركت فيه. وشارك فيه الامين العام للجامعة كمراقب، للتأكيد على أن الجامعة قد جعلت من سياسة عدم الانحياز محوراً لتحركها السياسي[٥٠].

وكما أن سياسة عدم الانحياز أصبحت أساس التوازن في مجال التحرك العربي في النطاق الدولي، فقد باتت أساس خلق القاعدة العريضة لهذا التحرك، وبخاصة بعد انشاء منظمة الوحدة الافريقية. اوضح ذلك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عندما قال: «لقد امتد النضال العربي إلى خط عريض ممتد من باندونغ إلى الدار البيضاء، واثبتت الايام والتجارب أن هذا الخط العريض هو خط السلامة العربية، وهو ايضاً خط السلام»[٥١].

ثالثاً: ملاحظات حول العمل العربي المشترك

أيا كان المنطلق أو الدافع إلى العمل العربي المشترك، فإن اتجاهه بثبات نحو غاياته أمر تفرضه طبيعة تلك الغايات. لذا تقاس درجة نجاحه في هذا الميدان أو ذاك بما يحققه من أهداف. وهي مسألة لها أهميتها لمن يتصدى له بالدراسة أو الدعوة اليه أو المشاركة فيه. وفي إطار دراستنا لانعكاساته على الامن القومي العربي تبدو لنا بعض الملاحظات أهمها ضعف العمل العسكري، وتذبذب العمل الدبلوماسي، وغياب الاستراتيجية القومية.

١ ـ ضعف العمل العسكري

رغم أن الدول العربية قامت ببذل جهود مشتركة في مجال العمل العسكري، فإن النتائج المترتبة عليه كانت مخيبة للآمال، وأشارت بكل وضوح إلى أنه ليس في مستوى التحديات التي تواجه الامة.

لقد جاء اعتراف الامم المتحدة بالجامعة العربية عام ١٩٥٠ في أعقاب توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي[٥٢]، على اعتبار أن الجامعة اضحت بتوقيع تلك المعاهدة قادرة على ضمان الامن الاقليمي. لكن ذلك لم يتحقق، فقد بقيت المعاهدة حبراً على ورق. لقد ظهرت بعض المحاولات لاحيائها، ففي عام ١٩٥٣ اجتمع رؤساء أركان الحرب العرب لوضع الخطط النهائية لها. وفي عام ١٩٥٤ تمت مناقشة ميزانية الدفاع المشترك.

---

(٤٩) نوفل، **العمل العربي المشترك في المجال الدولي**، ص ٦٦ ـ ٦٧.
(٥٠) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١٣٠.
(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٧.
(٥٢) الغنيمي، **نظرات في العلاقات الدولية العربية**، ص ٢٠٩.

ورغم أن مصر تعرضت للعدوان عام ١٩٥٦، فإن المعاهدة لم تطبق. وكل ما فعلته الدول الموقعة عليها هو التهديد بوضعها موضع التطبيق إذا لم تلتزم الدول المعتدية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة بوقف اطلاق النار[٥٣]. وكانت استجابة الدول المعتدية نتيجة ضغوط القوتين العظميين.

ويعتبر انشاء القيادة العربية الموحدة عام ١٩٦٤ بمثابة سد لثغرة كبيرة في معاهدة الدفاع المشترك، حيث انها لم تؤد إلى انشاء قيادة موحدة، مما جعل بنودها أقرب ما تكون إلى المبادىء المجردة، بخاصة وانه ليس للجامعة قوات عسكرية تحت تصرفها. غير أن تلك القيادة لم تستطع القيام بأي عمل يرتبط بأهدافها.

ومع أن المشاركة العربية في حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ كانت ايجابية، حيث انها لم تقتصر على دول المواجهة أو تلك الدول التي وقعت معاهدات دفاع مشترك مع مصر، بل تعدتها إلى الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك، حيث أعلنت الكويت والسودان الحرب على اسرائيل، وأعلنت دول المغرب العربي اشتراكها في المعركة، وقطعت معظم الدول العربية علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا لموقفها المعادي للعرب[٥٤]. فقد افقدها ـ أي المشاركة العربية ـ قيمتها غياب الاستعداد المسبق للمعركة، وعدم الأخذ في الحسبان الاعتبارات كافة المرتبطة بحالة الحرب مع العدو الصهيوني. وأشار الاخفاق في المعركة إلى نواحي الجمود في العمل العربي المشترك، وإلى تخلف الفكر العسكري العربي.

لكن العمل العربي المشترك حقق تقدماً ملموساً في عام ١٩٧٣. ووجد تعبيراته في العمليات القتالية في حرب تشرين الاول/ اكتوبر حيث التنسيق في التخطيط والتنفيذ سواء في المراحل المهدة لتلك الحرب أم في اثنائها. فمما لا شك فيه أن القرار المصري ـ السوري بخوض الحرب تعبير عن الارادة العربية، وقد ارتفعت عن المصالح القبلية الضيقة إلى الاهداف القومية السامية. تظهر ذلك الاتصالات المكثفة بين الدول العربية قبيل الحرب، أو الجهود العربية على صعيد العمل الدبلوماسي في المحافل الدولية. ولا تقل المشاركة في المعركة تعبيراً عن ذلك، فدول المساندة شاركت في دعم القدرة القتالية لمصر وسورية في مختلف المجالات والجوانب: استراتيجياً برز العراق كعمق لسورية، كما برزت ليبيا والمغرب العربي عموماً كعمق لمصر، وكانت مشاركة اليمن بإغلاق باب المندب على درجة كبيرة من الاهمية. ومن حيث المشاركة العسكرية كانت القوات العراقية والسعودية والاردنية وقوات الثورة الفلسطينية تحارب إلى جانب الجيش السوري. كما شاركت قوات رمزية من السودان والكويت والمغرب والجزائر على الجبهة المصرية، ولم يتخلف السلاح الليبي. وقدر الدعم المالي الذي قدمته دول المساندة اثناء المعارك وبعدها بحوالى اربعة بلايين دولار. على أن الجديد في المشاركة العربية هو اقدام دول النفط على استخدامه كسلاح مساند في المعركة، عندما قامت بتخفيض انتاج النفط بنسب متصاعدة حتى وصل الخفض الى النسبة العليا المحددة وهي ٢٥ بالمائة[٥٥].

غير أن السنوات اللاحقة شهدت غياب العمل العسكري العربي رغم خطورة التهديدات الاسرائيلية، ففي عام ١٩٧٨ قامت اسرائيل باعتداء واسع على المقاومة الفلسطينية في لبنان فيما عرف

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

(٥٤) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

(٥٥) عبد العزيز الرفاعي ومحمد الطنطاوي السيد، **الاستراتيجية وحرب السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٨)، ص ١١٤ وما بعدها.

بعملية الليطاني. وأعادت الكرة عام ١٩٨١ في عملية أوسع استمرت اربعة عشر يوماً[٥٦]. وفي العام نفسه أغارت على المفاعل الذري العراقي في بغداد[٥٧]، وفي عام ١٩٨٢ اجتاحت القوات الاسرائيلية الأراضي اللبنانية وحاصرت بيروت لأكثر من سبعين يوماً[٥٨]، ولم يحرك العرب ساكناً.

وفي النطاق العربي كان العمل العسكري المشترك نادراً جداً لأن النزاعات العربية لم تكن في الغالب تتطلب عملاً عسكرياً مشتركاً لحلها. فأول قوة عربية مشتركة تظهر إلى حيز الوجود هي تلك القوة التي ارسلت إلى الكويت عام ١٩٦١ لمواجهة تهديد العراق بضمها اليه. وكانت تلك القوات رمزية ولم يكن دورها فعلياً، ولا سيما أنها وصلت بعد أن فتر التهديد العراقي[٥٩]. وكانت القوة التي ارسلت إلى لبنان عقب اجتماع مجلس الجامعة العربية في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٦، والتي عرفت باسم قوات الردع العربية اكثر فاعلية حيث لم تكن مهمتها تقتصر على مجرد حفظ الامن والفصل بين القوات المتحاربة، وانما تعدت ذلك إلى مجال «الردع» وفرض السلام بالقوة المسلحة[٦٠]، لكنها لم تنجح في مهمتها.

٢ ـ تذبذب العمل الدبلوماسي بين النجاح والفشل

لم يكن دور العمل الدبلوماسي العربي المشترك فعالاً في تحقيق التماسك العربي في كل الظروف والأوضاع، حيث تراوح بين النجاح والفشل، وذلك لما كان يشوب الدبلوماسية العربية من نقائص وما يعترضها من صعوبات، والامثلة على ذلك كثيرة.

لقد نجحت الجامعة العربية في تسوية بعض النزاعات كالنزاع السوري ـ اللبناني عام ١٩٤٩ والنزاع الكويتي ـ العراقي عام ١٩٦١، واخفقت في تسوية نزاعات أخرى كالنزاع المصري ـ السوداني والمصري ـ اللبناني عام ١٩٥٨، والنزاع المغربي ـ الجزائري عام ١٩٦٣.

وكان مؤتمر القمة الاول عام ١٩٦٤ بداية لمرحلة جديدة في تسوية النزاعات العربية. فقد نجح في تصفية الاجواء العربية، وتهيئة المناخ الملائم لابرام العديد من الاتفاقيات. ومنذ عام ١٩٦٧ اصبح عقد مؤتمرات القمة العربية ظاهرة يفرضها عموماً تردي الاوضاع العربية. وقد حالف النجاح تلك المؤتمرات في بعض الحالات، واخفقت في حالات أخرى. ومن بين الحالات التي تناولتها دبلوماسية القمة العربية على سبيل المثال: الوضع العربي في أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧، والازمة الاردنية ـ الفلسطينية عام ١٩٧٠، والحرب الاهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، والوضع العربي في اعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧.

---

(٥٦) لمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد زهدي يكن، « المطامع الصهيونية والخيار المصيري،» **شؤون عربية**، العدد ٨ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١)، ص ٤٩ وما بعدها، والياس شوفاني، مشرف، **حرب تموز من ١٠ إلى ٢٤/٧/١٩٨١ رواية العدو الصهيوني** (بيروت: مطابع الكرمل الحديثة، ١٩٨٢)، ص ٨ وما بعدها.

(٥٧) أنظر: *The Economist*, (13 June 1981), p.45.

(٥٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، **الاجتياح الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢** (نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، ١٩٨٤)، ص ٧ وما بعدها.

(٥٩) غالي، **دراسات في الدبلوماسية العربية**، ص ٢٠٧.

(٦٠) أحمد الرشيدي، «دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية ضمن إطار الجامعة،» **شؤون عربية**، العدد ١٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٧٤.

ومـع التقـديـر لما قامت به دبلومـاسية القمة العربية من جهود في جميع الحالات التي قامت بمعالجتها، فإنه لا بد من الاشارة إلى أن دورها في تهيئة الاجواء الملائمة لتسوية تلك الخلافات يعتبر اكبر من دورها في تسويتها. ولذا اخفقت في انهاء العديد من النزاعات[٦١]. وقد كانت بعض الخلافات تنتهي في اعقاب انعقاد القمة العربية، غير انها سرعان ما تعود إلى الظهور بعد مضي وقت غير طويل على ذلك أو تظهر خلافات أخرى جديدة.

إن الاخفاق الحقيقي يكمن بصفة عامة في عدم قدرة الدبلوماسية العربية على ارساء تقاليد عربية تعبـر عن استيعـاب تجارب الماضي، وتحدد أسس وأصول التعامل بين الاشقاء، وتساعد على تطوير العلاقات الودية والروابط الاخوية[٦٢] بين الدول العربية.

٣ ـ غياب الاستراتيجية الشاملة

اقترن العمل العربي في الغالب بالتهديدات الخارجية وتردي الاوضاع في الوطن العربي. ولم يكن تعبيراً عن تصور واضح لخطوط الحركة وما تفرضه طبيعة التطور السياسي من تغيرات. ولعل الاخفاق الذي أصـاب التحرك العربي يرتبط بتضارب التصورات حول العديد من القضايا كالتحرر والتقدم والوحـدة وتحـرير فلسطين[٦٣]. إذ لم يكن هناك اتفاق حول الاولويات عند ترتيب هذه القضايا. فهل مشكلتنا أساساً في التبعية الاقتصادية والتخلف؟ أم في التمزق والتجزئة؟ أم في الوجود الصهيوني على الارض العـربيـة؟ ومـع الخلاف حول هذه القضايا كان الخلاف حول كيفية معالجتها: كيف يكون التخلص من التبعية والاستعمار الجديد؟ وكيف يكون بناء الدولة القومية؟ وكيف يكون تحرير فلسطين؟ وتبعاً لذلك تعددت الصيغ التي حكمت العلاقات العربية. وتراوحت ما بين فتور وخلاف ونزاع، وما بين تعاون وتضامن واندماج.

ولكي يكون التحرك العربي منسجماً مع طبيعة التطور السياسي للوجود القومي، لا بد أن يتم وفقاً لاستراتيجية شاملة تستهدف بناء المجتمع العربي القادر على القيام بدوره الحضاري[٦٤]. فهذا الهدف يستوعب جميع الاهداف الأخرى، ويضمن الترابط بينها في كل متكامل. وفي ضوئه يتحدد مسار الحركة وخطوطها وأساليبها[٦٥].

والاستـراتيجية الشاملة تفترض مشاركة جميع الاقطار العربية في تحمل اعباء كل مرحلة من مراحلها في حدود الموارد المتيسرة، وبما يسمح بتشكيل جبهة عربية متماسكة، تستطيع ليس فقط مواجهة التحديات المصيرية، وانما تكون أيضاً قادرة على الفعل والتأثير في السياسة الدولية. وهذا يعني حشد جميع الامكانات العربية.

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٦٢) هويدي، **في السياسة والامن**، ص ٢٩ وما بعدها.

(٦٣) أنظر: مايكل آدمز، **فوضى ام نهضة** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٦٩)، ص ١٠٨ وما بعدها.

(٦٤) حول أهمية الاستراتيجية الشاملة، على سبيل المثال، أنظر: رأي الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في افتتاح الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الثقافة العرب، بغداد، ٢/١١/١٩٨١، ورد في: **شؤون عربية**، العدد ١٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٢٦٥، وزلزلة في: «ندوة شؤون عربية: الوحدة بين التفاؤل والتشاؤم،» ص ٤٧.

(٦٥) انظر: رأفت شفيق شنبور، **الوجود العربي وأزمة الشرق الأوسط** (بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ص ٣١٨.

إن الاستراتيجية الشاملة هي وحدها الكفيلة بإحداث التفاعل بين مصادر القوة، لأنها تتضمن العناصر اللازمة لنقل تلك المصادر إلى مجالات الحركة وهي[٦٦]:

أ ـ ادراك عناصر القوة المتوافرة، وما تتيحه من امكانات الفعل وفقاً للتهديدات القائمة أو المحتملة، أو وفقاً لمقتضيات الحركة على المسرح الدولي.

ب ـ توافر ارادة استخدام القوة والرغبة في استخدامها، أو توجيه عناصرها لما يخدم الاهداف المحددة في اطار السياسة العامة التي يضع خطوطها صانعو القرارات السياسية.

ج ـ القدرة على تحديد الاسلوب الأمثل لكيفية استخدام القوة، أو استثمار عناصرها المتيسرة في إطار كل موقف. لأنه في اطار الاستراتيجية الشاملة تتحدد أولويات الاهداف وتتدرج المواقف والتكتيكات في ظل الفهم والادراك للمتغيرات المحلية والدولية، الاصيلة والتابعة، والتلاعب بها بحيث يمكن تهيئة المناخ لاستخدام القوة واستثمارها إلى أقصى حد ممكن.

رابعاً: معوقات العمل العربي المشترك

تتعدد الصعوبات التي تعترض طريق العمل العربي المشترك. ويمكن التمييز بين ثلاث منها بصورة رئيسية: النزعة الاقليمية، واستمرار الخلافات العربية، وأزمة الدولة القائد التي يعاني منها النظام العربي.

١ ـ النزعة الاقليمية (القطرية)

وهي النزعة التي ظهرت عقب الاستقلال لترتبط بالمصالح الوطنية، لكنها اخذت تبرز شيئاً فشيئاً لتطغى على المصالح القومية[٦٧]. وتظهر ذلك بوضوح الخبرة التاريخية المرتبطة بالتعامل بين الاقطار العربية، وبالنسبة للكثير من القضايا التي واجهت العمل العربي المشترك، والتي تشير إلى أن الامن القومي العربي قضية منسية[٦٨].

فعلى الصعيد الفكري ثار الجدل فترة من الزمن بين بعض المفكرين العرب حول الانتماء القومي العربي على أثر ظهور مصطلحات تجعل من الكيان القطري مرادفاً للكيان القومي كمصطلح الامة المارونية والأمة الفرعونية. ومع أن تلك الدعوات التي اقترنت بها مثل هذه المصطلحات فشلت في مواجهة المد القومي، إلا أنه كانت لها آثارها السلبية حيث عززت النزعة الاقليمية.

وعلى الصعيد السياسي برز الحرص المطلق على السيادة الوطنية بالتغاضي عن القضايا القومية وعدم الاهتمام بها. ويمكن أن نلمس هذا الحرص في النظر إلى القضايا القومية من زاوية انسجامها مع

---

(٦٦) عبد الحميد موافي، «التضامن العربي وجامعة الدول العربية»، **شؤون عربية**، العدد ١٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٦٧) قارن: محسن خليل، «أمن الخليج بين استراتيجيات الدول الكبرى والمنظور القومي»، **التوثيق الإعلامي**، المجلد ١، السنة ١، العدد ٢ (١٩٨٢)، ص ٤٠ ـ ٤١.

(٦٨) انظر: عصام الدين جلال، «الأمن العربي: القضية المنسية»، **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٣)، ص ٩٥ وما بعدها.

المصالح المحلية. أو التهرب من اعبائها بالقفز عنها كما كان الحال بالنسبة للبنان في نظرته إلى العروبة كما عبر عنها الميثاق الوطني، وفي نظرته إلى القضية الفلسطينية كما عبر عنها التمسك الشديد باتفاقية الهدنة مع اسرائيل عام ١٩٤٩ وكأنها اتفاقية سلام[٦٩]. وتظهر النزعة الاقليمية أيضاً في المبالغة في الاهتمام بقضايا الحدود السياسية والدخول حولها في نزاعات قد تصل إلى حد الصدام المسلح، وفي معارضة ومقاومة أية محاولة جادة لتغيير الواقع العربي سواء بصورة علنية أم بشكل خفي[٧٠].

وعلى الصعيد الاقتصادي سيطرت الاهتمامات المحلية، وكانت النظرة إلى تحقيق التنمية وضبط التحولات الاجتماعية نظرة ضيقة. وقد ظهر هذا واضحاً في تدني مستوى التعامل والتعاون والتبادل بين الاقطار العربية، وارتفاع مستوى التعامل مع الدول الاجنبية. مما أدى في كثير من الاحيان إلى تعثر العمل العربي المشترك في الميدان الاقتصادي، وعدم القدرة على الاستفادة من الامكانات الهائلة التي يوفرها التكامل الاقتصادي[٧١].

وإذا كان للاهتمامات المحلية على هذا النحو ما يبررها في بداية عهد الاستقلال ومرحلة البناء الذاتي على مستوى القطر، فإنه لا يوجد اليوم ما يبررها بعد أن تبين أن المغالاة في التمسك بها لا بد أن تؤدي إلى نتائج عكسية ومدمرة على المستوى الوطني والقومي، وذلك لأن قضية التنمية تمس كل الاقطار العربية، والتداخل بينها في هذا الجانب ينبع أولاً وأخيراً من الانتماء القومي. فقضية التنمية قومية، وهي لذلك تتصل بالامن القومي ولا تنفصل عنه، وضرب اسرائيل للمفاعل الذري العراقي هو ملاحقة لكل مشروع تنموي يقام على الارض العربية[٧٢].

٢ ـ استمرار الخلافات العربية

اخفقت الجهود التي بذلت سواء على مستوى الدبلوماسية الثنائية أم على مستوى الدبلوماسية المشتركة في جعل العلاقات الودية ظاهرة مستقرة في العلاقات العربية ـ العربية، مما حال دون تطور هذه العلاقات على نحو أفضل.

لقد بدا بعد عام ١٩٤٥، أن الخلافات العربية بين مؤيدي الوحدة وبين المتحفظين عليها قد انتهت بالتوصل إلى صيغة العمل العربي المشترك كما عبر عنها ميثاق الجامعة العربية، حيث استقرت الاوضاع لعدة سنوات. لكن الخلافات عادت إلى الظهور بعد أن انتقلت إلى مصر قيادة حركة القومية العربية، وتركزت بين القاهرة وبغداد حيث أخذت تظهر منذ ذلك الحين محاور التوازن في النظام العربي الذي أخذ يتجه تدريجياً مع نهاية عام ١٩٥٨ نحو استقطاب ايديولوجي[٧٣].

ومع أن مؤتمر القمة العربي الاول سوّى بعض الخلافات العربية وبخاصة بين مصر والسعودية،

---

(٦٩) أنظر: لطفي الخولي، «فلسطين بين مدرسة السادات السياسية والمسار المصري،» **شؤون عربية**، العدد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٨٧.

(٧٠) الحص، «لبنان والعمل العربي المشترك،» ص ٤١.

(٧١) أنظر: جلال عبد الله معوض، «الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي،» **دراسات عربية**، السنة ٢٠ (ربيع ١٩٨٤)، ص ١١٠ وما بعدها.

(٧٢) أنظر خطاب القليبي، في: **شؤون عربية**، العدد ٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٢٤٦.

(٧٣) مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي**، ص ٧٥، ٧٩ ـ ٨١.

وساعد على اقتراب مصر من سورية عام ١٩٦٦، إلا أن نمط المحالفات الذي عرفه النظام العربي كان يشير إلى الشكوك وعدم الثقة بين كثير من البلدان العربية. وبحلول عام ١٩٦٧ كانت الخلافات العربية قد بلغت مدى بعيداً، واعتبرت من بين الاسباب المباشرة في تعرض المنطقة للحرب في حزيران/ يونيو[٧٤].

وبعد عام ١٩٦٧ برز الخلاف في اكثر من جهة في الوطن العربي. ولعل استمرار الخلافات كان وراء فشل قمة الرباط عام ١٩٦٩ في احياء الجبهة الشرقية. ومع ذلك بدا واضحاً الاتجاه نحو محاولة تنقية الاجواء العربية وتعزيز العمل العربي المشترك على أساس وحدة الصف العربي، ولعل هذا الاتجاه من بين العوامل التي مهدت لحرب تشرين الاول/ اكتوبر عام ١٩٧٣[٧٥].

والخلافات والتناقضات العربية كانت السبب في تأخر عقد مؤتمر القمة العربي اثر نشوب الحرب الاهلية في لبنان في نيسان/ ابريل عام ١٩٧٥، فقد حالت دون الاستجابة لطلب تعريب الازمة، وعدم الاستجابة لنداءات الامين العام للجامعة العربية بضرورة عقد القمة لمواجهة الموقف[٧٦].

وبزيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد فقد النظام العربي أهم اعضائه. كما عادت ظاهرة الخلافات العربية لتبرز من جديد وعلى نطاق واسع لتشير إلى أن حالة التمزق قد استفحلت.

ويلاحظ على الخلافات العربية انها ترتبط في الغالب بـ :

أ ـ درجة التفضيل بين القضايا المحلية والقضايا القومية.
ب ـ تحديد الأولويات فيما يخص القضايا القومية.
ج ـ تحديد الاتجاهات العربية من القضايا الدولية.

أما استمرار الخلافات فقد أدى إلى نتائج خطيرة أبرزها:

أ ـ اضعاف الجهود الخاصة بالعمل العربي المشترك.
ب ـ اضعاف القدرة على تحديد الاولويات في ترتيب القضايا القومية.
ج ـ فقدان الثقة بين القيادات العربية.
د ـ اعتماد النظام العربي على مبدأ توازن القوى.
هـ ـ تهديد الامن القومي العربي.

٣ ـ أزمة الدولة القائد

ولهذه الازمة جانبان يتمثل الاول في أزمة مصر في التحرك في النظام العربي كدولة قائد له، ويتمثل الثاني في ازمة النظام بعد غياب الدولة القائد.

---

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٧٥) يرى د. اسماعيل صبري مقلد ان النصر العسكري في تشرين الأول/أكتوبر يرجع إلى استراتيجية السادات. أنظر: اسماعيل صبري مقلد، «استراتيجية السادات والعمل العربي المشترك،» **السياسة الدولية**، السنة ١٠، العدد ٣٥ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٤)، ص ١١ وما بعدها.

(٧٦) الرشيدي، «دور دبلوماسية القمة في تسوية الخلافات العربية ضمن إطار الجامعة،» ص ٧٣.

فقد قدر لمصر كأكبر البلاد العربية وأكثرها نهضة وقوة ان تلعب دور الدولة القائد في النظام العربي بعد انشاء جامعة الدول العربية. لكن مصر واجهت في تحركها صعوبات عديدة تتعلق ليس فقط بمحاولة بعض الدول العربية منافستها في دورها القيادي، وانما تتعلق أيضاً بمعارضة البعض لتوجهاتها السياسية. مما جعلها تدخل في عشرات المعارك السياسية من خلال لعبة التوازن[٧٧]. كما واجهت أيضاً المحاولات الخارجية للقضاء عليها كالعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. فانعكست هذه الصعوبات على سعي الدولة القائد لتحقيق التماسك في النظام العربي وضبط حركته حيث ظل هذا النظام ضعيفاً غير قادر على مواجهة الاخطار والتهديدات.

وبعد النكسة عملت مصر على المحافظة على النظام العربي من الانهيار بعقد قمة الخرطوم، والعمل على تجاوز الخلافات، والتقريب بين وجهات النظر المختلفة، وتحقيق أكبر قدر من الرضا العام والتضامن العربي، ساندها في ذلك عدد من الدول النفطية وبخاصة السعودية بعد أن تعاظم نفوذها[٧٨].

لكن خروج مصر من النظام العربي بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد كان يعني غياب الدولة التي تستطيع أن تبلور الحد الادنى من المنطلقات التي ترتكز عليها حركة هذا النظام. ومع أن السعودية استطاعت أن تثبت أنها قادرة على ممارسة نفوذ واسع، إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أنها راغبة في القيام بالدور القيادي.

خاتمة

نخلص مما تقدم إلى أن العمل العربي المشترك وإن كان قد ساعد على استمرار النظام العربي وعدم انهياره، إلا أنه لم يؤثر في الواقع العربي بقدر ما تأثر هو به. ولم يكن دوره فعالاً فيما يخص الامن القومي العربي. ويظهر ذلك في وقوع النكسة، والعجز عن مواجهة الازمة اللبنانية، ثم اختراق العدو الصهيوني للساحة العربية بإخراج مصر منها.

لقد استمر التمزق العربي، وأصبحت اسرائيل تملك حرية اكبر في التحرك في المنطقة العربية، والتعامل معها وفق أهدافها الثابتة. وازداد الارتباط العربي بالخارج حيث أصبحت الدول الفقيرة اكثر اعتماداً على المساعدات الاقتصادية. وأصبحت الدول الغنية أكثر ارتباطاً بالنظام النقدي العالمي.

إن الاوضاع العربية تتطلب تكثيف الجهود لتجاوز الخلافات، ودفع مسيرة العمل العربي المشترك بما يحقق الامن القومي العربي، وبما ينسجم مع الأماني العربية في ضوء تصور شامل لمتطلبات الحاضر والمستقبل □

---

(٧٧) علي الدين هلال، «أثر الثروة النفطية على النظام العربي وأزمة الدولة القائد،» **المنار**، السنة ١، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩٨٥)، ص ١٠٨.

(٧٨) لمزيد من التفاصيل، أنظر: مطر وهلال، **النظام الاقليمي العربي**، ص ٩١ وما بعدها.